الأمم المتحدة S/PV.7215

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢١٥**

الجمعة، ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ندوهونغيرهي	(رواند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	الأردن	السيد عميش
	أستراليا	السيدة كينغ
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي آه
	شيلي	السيد أولغوين
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد بيرتو
	لكسمبرغ	السيد مايس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دَن

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣) (S/2014/452)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣) (S/2014/452)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

سوف يستمع مجلس الأمن خلال هذه الجلسة، إلى إحاطة إعلامية تقدمها السفيرة ريموندا مورموكايته، الممثلة الدائمة لليتوانيا، بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣).

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/452، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣).

أعطي الكلمة الآن للسفيرة مورموكايته.

السيدة مورموكايته (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم إحاطة إعلامية لأعضاء مجلس الأمن بصفتي رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعتزم إطلاع الأعضاء على الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة التي قدمتها إلى المجلس خلال مشاوراته التي أجراها في ٢١ شباط/فبراير.

وخلال المشاورات غير الرسمية التي أجرتها اللجنة في ٥ آذار/مارس، قدم منسق فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى برنامج عمل الفريق. وإلى جانب المنسق، الذي يشغل أيضا منصب خبير الفريق المعني بالجماعات المسلحة، قدم خبيرا الفريق المعنيان بالأسلحة والموارد المالية والطبيعية، إحاطة إعلامية إلى أعضاء اللجنة بشأن أولويات كل منهما في التحقيقات. وقدم أعضاء اللجنة توجيهات للفريق بشأن برنامج العمل المقدم. وأكد عدد من أعضاء اللجنة أهمية التعاون الوثيق بين الفريق والسلطات الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك مع الدول المجاورة.

وقد قدم المستشار العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ونائب الممثل الخاص إحاطة إعلامية أمام اللجنة خلال مشاوراتها التي أجرتها في ١ أيار/مايو. وأوضح بأن الإخطارات الخاصة بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كانت أداة مفيدة للقيام على وجه السرعة بنشر المعلومات عن الأفراد والكيانات الخاضعة لجزاءات محددة الأهداف إلى وكالات إنفاذ القانون في المطارات والمعابر الحدودية في كل الدول الأعضاء في الإنتربول البالغ عددها ١٩٠ دولة. ورحب أعضاء اللجنة بالإخطارات الخاصة باعتبارها أداة هامة لتحسين تنفيذ الجزاءات.

وأدرجت اللجنة في قائمة الجزاءات، في ٩ أيار/مايو، ثلاثة أشخاص خاضعين لتدابير مفروضة، بموجب الفقرتين ٣٠ و ٣٢ من القرار ٢١٣٤ (٢٠١٤) وأصدرت بيانا صحفيا في هذا الصدد (SC/11389). وفي ١٨ حزيران/يونيه، دخل حيز النفاذ اتفاق التعاون بين الإنتربول واللجنة، الذي يتضمن إصدار الإخطارات الخاصة. وفي ٥ أيار/مايو، قدم الممثلان الخاصان للأمين العام المعنيان بالأطفال والتراع المسلح، وبشأن العنف الجنسي في حالات التراع إحاطتين إعلاميتين خلال المشاورات غير الرسمية التي أجرتها. وقدم الممثلان الخاصان معلومات ذات صلة عن أفراد منخرطين في أنشطة منصوص عليها في القرار ٢١٣٤ (٢٠١٤) كمعايير إدراج في القائمة فيما

يخص التدابير المحددة الأهداف. وتشمل أولئك الذين يرتكبون أعمال العنف الجنسي ويجندون الأطفال أو يستخدمونهم في الصراعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم لعمل الممثلين الخاصين، والمعلومات التي قدماها، بما في ذلك مقترحات لإدراج بعض الأفراد في قوائم الجزاءات المحددة الأهداف. وعلاوة على ذلك، أعرب أعضاء اللجنة عن رأي مفاده أن تحديد بعض الأفراد لتفرض عليهم جزاءات مالية وخاصة بالسفر، سيبعث رسالة قوية مفادها أن المجتمع الدولي لن يتسامح من الآن فصاعدا مع الفظائع الخطيرة التي ترتكبها جميع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأنه ستجري مساءلة الجناة. وفي هذا الصدد، شجعت الوفود كلا الممثلين الخاصين على تبادل المعلومات بشأن احتمالات تسمية أفراد وكيانات مع فريق الخبراء. وأصدرت اللجنة في وقت لاحق، بيانا صحفيا عن تفاعلها مع الممثلين الخاصين (SC/11388).

في ٢٩ أيار/مايو، تلقى أعضاء اللجنة التقرير المؤقت لفريق الخبراء. وبحسب الفريق، فإن الإفلات التام من العقوبة الذي يشجع الأفراد على الانخراط في الأعمال التي تقوض السلام والأمن والسلامة الإقليمية لجمهورية أفريقيا الوسطى أو تقديم الدعم لتلك الأعمال يظل يشكل حجر عثرة على طريق الانتقال السياسي. وما يغذي دورات العنف المتكررة هو انعدام المحاسبة التي خلقت أرضاً خصبة للتمرد والأعمال الإجرامية في البلد.

لقد تمكن الفريق من تحديد عدد من الجهات الفاعلة السياسية التي تستغل الفراغ الأمني في البلد لتقوم بتمويل وتنظيم الجماعات المسلحة والتحكم فيها، مثل بعض عناصر ”السيليكا الجديدة“، أو المليشيات التي تسمي نفسها مناهضو حمَلة السواطير، وذلك إما لفرض أنفسهم في العملية الانتقالية الوطنية أو للتشجيع على تقسيم البلد. ولاحظ الفريق أن أفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والدرك لا يزالون يحتلون مواقع قيادية في بعض الجماعات الرئيسية لمناهضة حملة السواطير. علاوة على ذلك، أفاد الفريق بأن الجماعات المسلحة متورطة في التجارة غير القانونية في الموارد الطبيعية واستغلالها. ففي الغرب، يقوم مناهضو حملة السواطير باستخراج الماس والاتجار به، في حين تتحكم قوات السيليكا في الشرق في مناجم التعدين التقليدي للذهب.

ولم يوثق الفريق أي عمليات نقل كبيرة للأسلحة أو الذخائر أو المعدات العسكرية منذ فرض الحظر على الأسلحة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. تستخدم الجماعات المسلحة بصورة رئيسية الأسلحة الصغيرة المتداولة في البلد قبل اندلاع الأزمة أو التي استُولي عليها من مستودعات الحكومة في أعقاب انهيار قوات الدفاع والأمن، وما أعقب ذلك من حُكم قوات السيليكا في بانغي.

وأخيرا، فقد وثق الفريق ١٠٣ من حوادث عرقلة جهود إيصال المساعدات الإنسانية في الفترة بين ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤. كما وثق ٢٤٢٤ عملية قتل غير مشروعة لمدنيين، من بينهم عاملون في مجال تقديم المعونة، ارتكبتها جميع أطراف الصراع خلال الفترة نفسها. صدر التقرير المؤقت بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس في ٨ تموز/يوليه تحت الرمز S/2014/452.

وأثناء المشاورات غير الرسمية التي أجرتها اللجنة في ٢٥ حزيران/يونيه، قدم منسق الفريق إحاطة إعلامية للجنة عن التطورات التي وقعت منذ تقديم التقرير المؤقت، ونظر أعضاء اللجنة في التوصيات الواردة فيه. وأخبر المنسقُ أعضاءَ اللجنة بأن عمليات نزع السلاح الطوعي التي قامت بها السلطات الانتقالية وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٨ حزيران/يونيه لم تكلل بالنجاح. وكان البلد لا يزال بحكم الواقع مقسماً إلى قسمين، وكانت معظم

المناطق المأهولة لا تزال تحت السيطرة المباشرة أو غير المباشرة للجماعات المسلحة. ويحقق الفريق لمعرفة الجهة المسؤولة عن أعمال العنف والقتل التي وقعت مؤخراً في بمباري. وأبلغ أعضاء اللجنة عن ثلاث شحنات من الماس تم ضبطها مؤخرا في الإمارات العربية المتحدة والكاميرون وبلجيكا يرجح بأنها مصدَّرة من جمهورية أفريقيا الوسطى. فيما يتعلق بعمل الفريق بشأن المسائل الإنسانية، أبلغ المنسقُ اللجنةَ بأن قاعدة بياناتها عن الحوادث قد حظيت باعتراف المجتمع الإنساني بوصفها أداة فريدة وساعدت الفريق على التخطيط لإجراء المزيد من التحقيقات في المنطقة.

وأعرب أعضاء اللجنة، في إطار ردود أفعالهم على التقرير المؤقت، عن تقديرهم للنتائج التفصيلية التي قدمها الفريق، لا سيما فيما يتعلق بالجماعات المسلحة، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. كما رحبوا بتمكن الفريق من السفر إلى عدد لا بأس به من الأماكن خارج بانغي على الرغم من القيود الأمنية واللوجستية. علاوة على ذلك، أعربوا عن القلق إزاء استمرار الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والصيد الجائر، اللذين يشكلان مصدرا رئيسيا للدخل بالنسبة للجماعات المسلحة. وحثوا الفريق على تزويد اللجنة، على أساس مستمر، بالمعلومات الموثقة توثيقا جيدا عن الأشخاص الذين ينبغي إدراجهم في قائمة الجزاءات المحددة الأهداف. وأخيرا، فيما يتعلق بالتوصيات الأربع الواردة في التقرير المؤقت للفريق، وافق أعضاء اللجنة على ثلاث من التوصيات واكتفوا بالإحاطة علماً بإحداها.

نود الآن أن أطلع مجلس الأمن على تقارير التنفيذ التي استلمتها اللجنة من الدول الأعضاء حتى الآن. تلقت اللجنة حتى الآن ٢٥ من هذه التقارير، فضلا عن أربع إضافات من ثلاث دول أعضاء. نشر واحد وعشرون تقريراً على موقع اللجنة على الإنترنت. ومن بين أعضاء اللجنة البالغ عددهم ١٥ عضواً، قدم سبعة منهم تقاريرهم حتى الآن. اثنتان فقط من الدول الأفريقية قدمتا تقريريهما حتى الآن، ولا تنتمي إي منهما إلى منطقة وسط أفريقيا. وقد شجعت أعضاء المجلس على أن يكونوا قدوة لغيرهم بأن يقدموا تقارير التنفيذ في الوقت المناسب. سأستمر في أنشطة التواصل مع جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها، الذين قدموا للجنة أثناء اجتماعهم المعقود في ٦ شباط/فبراير تقارير عن احتياجاتهم من المساعدة في التنفيذ، وسأحث تلك الدول على تقديم تقاريرها إلى اللجنة في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك تفاصيل احتياجاتها من المساعدة، حتى يتسنى للجنة أن تتوجه إلى الشركاء المحتملين والجهات المانحة مثل لجنة بناء السلام، والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الشركاء الدوليين والإقليميين ودون الإقليميين.

في ١٩ حزيران/يونيه، التقيت مع المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودا. وناقشنا خلال الاجتماع التعاون الممكن بين اللجنة ومكتب المدعي العام فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب في جمهورية أفريقيا الوسطى، واتفقنا على مواصلة اللقاءات بصورة غير رسمية مع الراغبين من أعضاء اللجنة في المستقبل. وشجعت المدعية العامة على تبادل المعلومات بصورة غير رسمية عن الأشخاص الذين يشتبه في ارتكابهم انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان مع اللجنة ومع فريق الخبراء، ووافقت على القيام بذلك.

في ٢٣ حزيران/يونيه، وقع حادث أمني في المنطقة الحدودية بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد شهده اثنان من خبراء الفريق. وردا على مذكرة الأمانة العامة إلى أعضاء اللجنة في ٢٥ حزيران/يونيه، عممت في اللجنة مذكرة شفوية من البعثة الدائمة لتشاد في ٣ تموز/يوليه حيث قدمت المعلومات الأولية عن الحادث. وإنني أشجع بشدة تشاد على مواصلة التحقيق في الأمر، وتقديم كل المعلومات ذات الصلة إلى اللجنة. كما أدعو جميع البلدان المجاورة لجمهورية أفريقيا

الوسطى إلى أن تتعاون تعاونا كاملا مع فريق الخبراء، وأن تقدم له كل الدعم اللازم.

وقد عقدت النية على زيارة جمهورية أفريقيا الوسطى في وقت لاحق من هذا العام بصفتي رئيس لجنة الجزاءات، لأجتمع مع ممثلي السلطات الانتقالية من أجل تقديم نظام الجزاءات، ولأناقش معهم مختلف الجوانب ذات الصلة. وسأبلغ أعضاء المجلس بتفاصيل الزيارة المقررة حالما تصبح متاحة.

وفي الختام، أود أن أؤكد لأعضاء المجلس أنني، بصفتي رئيس اللجنة، سأبذل قصارى جهدي لضمان أن تسهم اللجنة مساهمة مفيدة في الجهود التي يبذلها المجلس، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والشركاء الدوليون من أجل وضع حد للعنف المستمر الذي يهدد بتدمير كامل النسيج الاجتماعي لجمهورية أفريقيا الوسطى، ووضع البلد على طريق المصالحة والسلام الدائم والتنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفيرة مورموكايته على إحاطتها الإعلامية. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا الموضوع.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠.